Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (14): 30 Nov 2021
P: 109 - 116

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (14): 30 نوفمبر 2021م
ص: 109 - 116

The System of Government in The Sultanate of Wadai (1615 – 1900)

Assadik Ahmad Adam

University of King Fayçal || Chad

Abstract: The aim of the research is to identify how the ruling system prevailing in this vast sultanate, as well as to study and analyze the reality of the ruling system in it, and the purpose of that is to emulate what is qualified for that. The problem of the study is based on the philosophy of the ruling system over the previous centuries, which was adopted in the Valley of the Sultanate of Before its sultans who did a good job in order to advance the sultanate to the best political levels, it turned out that the problem of the research lies in the lack of clarity of the prevailing system of governance adopted by those sultans, so how was the prevailing system of governance in this sultanate? The most important results were as follows:

1- During the reign of its great sultans, the Sultanate of Wadai was able to establish a tight administrative system, which was applied in all the provinces of the Sultanate, which helped in the length of their rule, which lasted for nearly four centuries.

2- Dividing the region into colonels, which included most of the region's tribes, especially the incoming tribes.

3- The emergence of the impact of Islamic civilization clearly in the Sultanate of Wadai in all the ruling systems followed in the country (the courts, the judiciary, the Imamate, the caliphate, and others).

Keywords: courts, judiciary, Sultanate of Wadai.

نظام الحكم في سلطنة وداي (1615 . 1900) م

الصادق أحمد آدم

جامعة الملك فيصل || تشاد

المستخلص: هدف البحث إلى التعرف على كيفية نظام الحكم السائد في هذه السلطنة المترامية الأطراف، وكذلك إلى دراسة وتحليل واقع نظام الحكم فيها، والغاية من ذلك الاقتداء بما هو أهل لذلك. فمشكلة الدراسة بناء على فلسفة نظام الحكم عبر القرون السابقة، الذي انتهج في سلطنة وداي من قبل سلاطينها الذين أبلوا بلاءً حسنا من أجل النهوض بالسلطنة إلى أفضل المستويات السياسية، تبين أن إشكالية البحث تكمن في عدم وضوح النظام السائد في الحكم الذي انتهجه أولئك السلاطين، فكيف كان نظام الحكم السائد في هذه السلطنة؟ جاءت أهم النتائج كما يلي:

1- استطاعت سلطنة وداي في عهد سلاطينها العظام أن يؤسسوا نظاما إداريا محكما، طبق في جميع مقاطعات السلطنة، مما ساعد ذلك في طول فترة حكمهم التي استمرت زهاء الأربعة قرون من الزمن.

2- تقسيم المنطقة إلى عقداء الذي شمل معظم قبائل المنطقة وبخاصة القبائل الوافدة إليها، سهل ذلك في إدارة وضبط المنطقة وحفظها من الاعتداءات التي يتوقع ظهورها.

3- ظهور أثر الحضارة الإسلامية جليا في سلطنة وداي في جميع نظم الحكم المتبع في البلاد (المحاكم، القضاء، الإمامة، الخلافة، وغيرها).

الكلمات المفتاحية: المحاكم، القضاء، سلطنة وداي.

مقدمة.

بناء على فلسفة نظام الحكم عبر القرون السابقة، الذي أنتهج في سلطنة وداي من قبل سلاطينها الذين أبلوا بلاء حسنا من أجل النهوض بالسلطنة إلى أفضل المستويات السياسية، لذلك جاء عنوان البحث (نظام لحكم في سلطنة وداي). والهدف من ذلك معرفة كيفية نظام الحكم السائد في هذه السلطنة المترامية الأطراف، ودراسة وتحليل واقع نظام الحكم فيها، والغاية من ذلك الاقتداء بما هو أهل لذلك.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أهم العناصر التي تضافرت ولعبت دورا كبيرا وبارزا في تعزيز وتوطيد الحكم في سلطنة وداي، متبعا في ذلك المنهج التاريخي الوصفي. ومن المصطلحات: كونتون CONTOUN، تعني مركز اداري – فاشر FASHI، مكان يعقد القضاء –التنجك ALTANJK، المحكمة التي يرأسه ملك من الملوك – عقيد AGID، مثل السلطان في الاقاليم.

لذلك تضمن البحث، مقدمة وستة مباحث وخاتمة ومصادر ومراجع على النحو التالي:

- المقدمة، وتضمنت ما سبق عرضه.
- المبحث الأول: النظام الإداري للمقاطعات.
- المبحث الثاني؛ العقداء.
- المبحث الثالث؛ المحاكم.
- المبحث الربع؛ القضاء.
- المبحث الخامس؛ الإمامة.
- المبحث السادس؛ الخلافة.
- الخاتمة، أهم النتائج، التوصيات والمقترحات، المصادر والمراجع.

وجاءت خاتمة البحث مصحوبة بالنتائج والتوصيات التالية: .

المبحث الأول: . النظام الإداري للمقاطعات

قال تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا﴾، (النساء: 58)

بعد ما تولى عبد الكريم بن جامع للسلطة في وداي بدأ بالتنظيم الإداري للسلطنة على النمط الإسلامي، وتبنى في ذلك نظاماً ملكياً ووراثياً مطلقا ، ونظام شبه إقطاعي، وكان من حق السلطان التمتع بجميع السلطات ما عدا التشريعي. (الحارث، 1988م)، وجل ذلك إن دلَّ فإنما يدل على مدى علمه العميق في إسناد الحقوق والأوامر الشرعية إلى أصحاب الاختصاص لكي يتيح لهم الفرصة لمباشرة أعمالهم بما علموه.

وكانت السلطنة تدور في شكل هيئتان رئيستان، السلطان والأجاويد، أي شبيه بنظام الرئيس ورئيس الوزراء في الأنظمة الحديثة للدول. وذلك كالآتي: .

1- السلطان:

يمثل الهيئة العليا في السلطنة وسيادتها ويسهر على استقلالها ووحدة ترابطها وأمنها، كما يقوم بتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين في السلطنة، بالإضافة إلى توليه لقيادة الجيش. (الحارث 1988م)

2- الأجاويد

هم المستشارون ويتألف مجلسهم من الجرمايات (هي جمع جرمه وهو القائد العام للجيش الملكي وهو المسئول عن الاحتفالات الرسمية أثناء زيارة السلطان).

والكماكيل (مفردها كمكلك بلهجة الوداي وتعني خليفة السلطان في المقاطعة التي عين فيها. ولا يكون إلا أميرا من أمراء السلطنة)، والعقداء مفردها عقيد (وهو ممثل السلطان في الإقليم الذي يرأسه مفردها عقيد وهو ممثل السلطان في الإقليم الذي يرأسه). ولكي يسهل إدارة السلطنة قام عبد الكريم بتقسيم أراضي السلطنة إلى أربع قيادات كبرى كل قيادة بمثابة ولاية، وكان تقسيمه على حسب الاتجاهات الجغرافية الأربعة الرئيسة، وهي قيادة الشمال وقيادة الجنوب وقيادة الشرق وقيادة الغرب. وعين على كل قيادة كمكلك، بمثابة والى حالياً.

وفي ما بعد جعل لكل قيادة من القيادات دائرة، ومسئولها يسمى تنجك (ملك لدائرة من الدوائر)، ومن ثم أضيف أربع نقاط صغيرة لكل دائرة من الدوائر وجعل عليها عقيد أو حاكم.

المبحث الثاني: العقداء

مما ساعد في إدارة المملكة تقسيم مسؤولية القبائل إلى عقداء، على النحو التالي: (عثمان، 1962م)

1- عقيد المحاميد: وهو المسؤول عن عرب المحاميد، وقبائل البديات والقرعان والزغاوة
2- عقيد الجعاتنة: وهو المسؤول عن الجعاتنة وعرب الدخارى.
3- عقيد البحر: وهو مسؤول عن الكريدة وبعض قبائل القرعان وكانم.
4- عقيد: وهو المسؤول عن الكوكا.
5- عقيد السلامات: وهو المسؤول عن السلامات وجزء من المحاميد والرنقى ودار كوتي.
6- عقيد: الراشد: وهو المسؤول عن عرب راشد وقبائل أخرى من الحجار.
7- عقيد الخزام: وهو مسؤول عن عرب الخزام والزغاوة الذين يسكنون في جهتهم.
8- عقيد الزبادة: وهو مسؤول عن الزبادة والفتري.
9- عقيد الماقنية: وهو مسؤول عن المسيرية وبني هلبة.
10- عقيد العلاونة: وهو مسؤول عن المسيرية الزرق.
11- عقيد القوص:
12- عقيد المسمجة:
13- عقيد شاواي:
14- عقيد البرش:
15- عقيد المخلاي: وهو موزع الحبوب للخيول.
16- سنملك (صاحب الباب): وهو مسؤول عن باب القصر الملكي (الباب الغربي، خاص بالرجال والباب الشرقي، خاص بالنساء).
17- مسؤول المالية:
18- مسؤول الحرس الملكي
19- الأمناء: وهم مسئولون عن المخابرات في المملكة.

المبحث الثالث: المحاكم

كان الإشراف على محاكم السلطنة يتم من قبل العلماء والفقهاء الذين يمثلون الطبقة المثقفة في السلطنة.

فمن بين هؤلاء العلماء القضاة ومستشارو السلاطين في العبادات والمعاملات والإفتاء، وكان ومازال منهم أئمة المساجد ومدرسو الفقه والتوحيد واللغة العربية وغير ذلك من العلوم الإسلامية.

وتنقسم محاكم (الحارث، 1988م) السلطنة في دارو داي إلى أربعة أقسام متدرجة كالآتي:

1- **الفاشر:**

يعتبر الفاشر أعلى محكمة في السلطنة يعقد في ساحة كبيرة بالقرب من القصر الملكي للفصل في القضية المتعلقة بمسائل الدين والسياسية الشائكة والعسكرية والمدنية، الواقعة في العاصمة أو المحالة إليها من طرف المحاكم الإقليمية.

2- **محكمة التجاك:**

هي المحكمة التي يرأسها الملك ويقوم القاضي المختص بالأحكام الشرعية والأعراف وفي حالة وجود قضية مستعصية يقوم بتحويلها إلى محكمة الفاشر.

3- **محكمة الجماعة:**

هي المحكمة التي تقام في القرية أو في الفريك (الحي) وتتكون محكمة الجماعة من شيوخ القرية وعقلائها، ونظام هذه المحكمة في المسيك، وهي تقوم بحل جميع المنازعات والمشاجرات والخصومات الناشئة بين سكان القرية أو الفريك، كما تقوم بتسوية مشاكل الزواج والطلاق والميراث، ويقوم برئاسة هذه المحكمة أمام القرية المسمى بالمنجاك، ويتم تعينه من قبل ملك المقاطعة (الكنتون) وفي حالة الاستئناف تحال القضية إلى محكمة التجاك أو الملك حيث يوجد القاضي المختص بذلك. (الحارث، 1988م)

4- **محكمة العقيد:**

هي المحكمة الخاصة بالقبائل الرحل ويتم ذلك تحت قيادة العقيد (الحارث، 1988م)

ونظم الحكم المتبع في هذه السلطنة يمثل أعلى مستوى حضاري وصلت إليه البلاد كما أنهم كانوا وما يزالون حكام دار وداي يستخدمون اللغة العربية في دواوينهم الرسمية، كما كانوا يطبقون الشريعة الإسلامية في البلاد. (الماحي، 1982م)

المبحث الرابع: - القضاء

1- **أهميته:**

تأتي أهمية القضاء في كونهم المسئولون عن توفير العدالة، وتتميز السلطة القضائية بقربها العملي من السلطان وحياة الناس (أيوب، 2001 م)، كما أنها تأتي في المرتبة الثالثة في أي نظام من الأنظمة الحاكمة قديما أم حديثا (التونسي، 2001 م).

2- **دوره.**

إنه يساعد في حل العديد من المشاكل التي تنجم بين أفراد السلطنة وذلك في شتى معتركات الحياة السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيرها، فإذا فقد القضاء في أي نظام من الأنظمة فسوف يؤدي ذلك إلى فقدان الأمن في البلاد، (التونسي، 2001 م.).

ويقول أيوب عن السلطة القضائية (أيوب، 2001 م) (... بأنها جماعة محدودة التأثير الاجتماعي والقيادي باعتبارها جماعة مكروهة نوعا ما لارتباط عملها بالسلطنة والسلطان، وما يتبع ذلك من جفاء وقسوة تنفر الأتباع

عنها كما لا يرجع الناس إليها إلا للضرورة القصوى، لذلك أصبح دورها محدود، فلم تظهر منها مشاركات فعالة في الأحداث التي مرت بها سلطنة وداي إلا نادرا...).

وكانت وظيفة القاضي ملازمة لقيام الدول الإسلامية وبخاصة في منطقة دار وداي فكان أثرها الحضاري مباشر فيها،) أيوب، 2001 م)، لان نظام الحكم مستمد من الشريعة فلا بد من وجود قاضي مثقف عالم.

3- **شروطه** (لنقبه، 1996م)

هناك عدة شروط ينبغي توافرها لدى القضاء ومن أهمها:

أ- أن يكون القاضي مفوضاً تفويضاً رسمياً من قبل السلطان.

ب- أن يكون للقاضي مستشارون يعاونوه في أداء مهمته.

ج- أن يكون القضاء علنيا أو سريا حسب ما يراه القاضي أو ما تقتضيه القضية.

د- يستحب حضور العلماء والفقهاء مجلس القضاء ليشاورهم فيما يشكل عليه من مسائل، أما إذا خاف القاضي المضرة في جلوسهم وانشغال قلبه بهم بالحذر منهم، أو مما يجعل ذلك نقصانا في فهمه فيجب ألا يجلسوا إليه.

هـ- كان يعقد القضاء في مقر متعارف عليه وغالبا ما يكون في الساحة الكبيرة المواجه لقصر الملك أي في مكان عام يحضره اغلب الناس.

و- وكان مجلس القضاء في القرى والبوادي يعقد في ساحة كبرى يستطيع كل فرد من الأفراد أن يأتي إليه ويحضره.

وذكر نختيغال: بأن السلطان يحتفظ بجزء من الحكم ويترك البقية للكماكلة أي له حق الحكم وحده في أمور أفراد عائلته، والكماكلة والقاتلين، وفي الأخير إن ثبتت عليهم جريمة القتل فدور السلطان هنا إما أن يقوم بتسليمهم إلى عائلة القتيل وإما للعلماء، بقصد إصدار أوامر الحكم على القتيل، وذكر بأن السلطان يذهب يوم الجمعة إلى الجامع ويجلس للقضاء أمام الجميع مصدرا على الفور أحكامه في الخصومات أو مسلما أمر الحكم إلى الكماكلة. وإذا مضى أوان دعوة، دفن تحت السجادة، أي بمعنى ترك أمرها، وينعقد القضاء في العاصمة كل يوم في مكان محكمة مكونة من ستة أشخاص وهم اثنان من الكماكلة واثنان من الملوك واثنان من الفقهاء، وعلى القضاة أن يرفعوا تقاريرهم إلى السلطان عن كل ما يقومون به ويعرضون عليه ما تعسر من قضايا ليفصل فيها.) ناختغال، 2005م.)

أما في جميع الأقاليم كان القضاء موقوف على الكماكلة فيقضون ويحكمون في جميع الأمور باستثناء ما حول للسلطان، وسلطاتهم لا تشمل البدو ولا الحدادين، وأحكام الكماكلة غير قابلة للاستئناف، والذي حكم عليه بالإعدام يقتل على يد الكبرتو، أما ما يصدره الملك من حكم الإعدام فينفذه التراقنة ورجالهم والكبرتو، أو عبيد السلطان، أما القضايا الدينية فكانت تسند إلى العلماء.

المبحث الخامس: الإمامة

1- **مفهومها**: هي عبارة عن جمعية دينية أو مجمع علمي مكون من العلماء والفقهاء الأجلاء القاطنين في عاصمة الدولة ويقصد بالقاطنين أي أن العلماء الذين يسكنون خارج العاصمة لا يتولون هذا المنصب، وهو من أكبر المناصب التي كانت في السلطنة وتلي منصب السلطان مباشرة (دابيو، 1976).

2- **أهميتها**: تأتي أهميتها في كونها تقوم بتسهيل وتسيير شؤون الدولة في شتى المجالات الدينية والاجتماعية، كما أنها توفر العبْ على السلاطين والملوك في حل العديد من المشاكل التي تواجههم في شؤون السلطنة داخليا وخارجيا، وإذا وجدت أذن صاغية (دابيو، 1976م).

3- دورها

فالدور الذي تقوم به الإمامة دور كبير وبارز فإنها تتولى العناية بالمسجد وإمامة الصلوات المفروضة وغيرها، كما يصلي السلطان خلفه (دابيو، 1976م.)، كما أنهم يقومون بدور فعال داخل وخارج السلطنة فمنهم (مستشاري السلطان وأئمة المساجد ومدرسو الفقه والتوحيد واللغة)

4- مكانتها:

فللإمامة مكانة كبيرة ومرموقة لدى الشعب والسلطنة، ومما يبرهن على مكانتها أن السلطان غالبا لا يرد لها طلبا في الشؤون العامة أو الخاصة، كما أنها هي التي تقوم بتعيين الأئمة في الأقاليم الذين يتمتعون بكل الامتيازات التي يتمتع بها جماعة الإمامة في حاضرة السلطان، وأنها هي الجماعة الوحيدة التي لها حضور وممثلون في جميع الأقاليم في السلطنة ويتم تعيينهم بمراسيم تعدها الإمامة في الحضر(دابيو، 1976).

5- شروطه (الحارث، 1988م).

للإمامة عدة شروط ينبغي توافرها لدى الإمام الذي يلي المنصب.

أ- أن يكون عالما

ب- أن يكون فقيها

ج- أن يكون قاطنا في العاصمة

د- أن يكون المنصب وراثيا

هـ- قصر الملك

قصر الملك يضم العديد من موظفين خاصون بشؤون القصر ولخدمة السلطان، وهم: .

1- الأمناء: هم موظفون مكلفون بمراقبة الأجاويد.

2- الكرابيات: مفردها كراي، وهم المسئولون عن تجهيز خيل السلطان.

3- التراقنة: مفردها ترقنك وهو الرقيب، هم المكلفون بمراقبة حراس القصر ومنهم مكلفون بمساعدة الكماكيل.

4- الخصيان: هم مجموعة من الرجال الذين تم إزالة خصيتهم.

5- الهبابات: هم حريم السلطان (زوجاته).

6- المومو: هي أم السلطان.

7- الكلوتو: هم أبناء السلطان.

8- التمسو: مفردها تمسي وهي بنت السلطان.

9- التناتيل: هم أخوان السلطان.

فهؤلاء جميعا كانت لهم مسئوليات يقومون بها داخل القصر الملكي.

المبحث السادس: الخلافة

نظام الخلافة في سلطنة وداي نظاما وراثياً وإلى يومنا هذا، إذ إن هناك شروط (الحارث، 1988م) ينبغي توافرها لدى ولي العهد الجديد، منها:

1- أن يكون ولي العهد أكبر أولاد السلطان المتوفى أو المخلوع

2- أن يكون ابناً شرعياً ووالدته من قبيلة المبا.
3- أن تكون الخلافة بالخلف المباشر.
4- على السلطان الجديد بعد مبايعة الأجاويد والقبائل أن يقوم بزيارة (الثُريا) مكان فوق جبل الجديد بزيارته بعد تقليده للسلطة) بوارا وذلك لرضا وقبول أجداده الأموات.

وهذا الشرط الأخير بعيداً كل البعد عن تعاليم الإسلام وأهدافه خاصة وأن سلطنة وداي عرفت الإسلام منذ زمن بعيد وتركت ونبذت البدع والخرافات والإحيائية وغير ذلك من الأمور غير اللائقة بالدين الإسلامي.

كما أن الإسلام حدد شرطين، في قبول الخلافة ينبغي أن يتم بأحدهما (الحارث، 1988م) هي:

أ- أن يختار أهل العقد والحل الشخصية الصالحة لقيادة المسلمين وهذه العملية تتم بثلاث مراحل
1- المرشح.
2- الحصول على قبول الترشيح بنفسه.
3- وقوع البيعة وهي أساس المشروعية.

ب- أن يكون عُهِدَ من قبل وتتوجه بيعة أهل العقد والحل ورعايا الدولة.

فالطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاًً في تولي السلطة في دار وداي.

وعندما يتولى السلطان العرش يحق له أن يجمع معظم السلطة ما عدا سلطة التشريع، ويلي السلطان في المرتبة هيئة تسمى بهيئة الأجاويد.) هيئة تتألف مجلسها من الجرمايات، والجرمة هو قائد العام للجيش الملكي، وتقتصر وظائفهم في الإدارة والقضاء)

وقسمت سلطنة وداي في عهد السلطان عبد الكريم إلى أربعة قيادات كبرى كما ذكرنا سالفا:

قيادة الشمال، قيادة الجنوب، قيادة الشرق، قيادة الغرب.

وعين على كل قيادة من تلك لقيادات قائد يسمى (كَمْكَلاكْ)،) ملك في إقليم إداري من أقاليم دار وداي)، (كنتون) مقاطعة (الحارث، 1988م)، وقسمت كل قيادة إلى أربعة دوائر، يسمى رئيس الدائرة بـ (تنجك) بمعنى) ملك)، وكما قسمت كل دائرة إلى أربعة نقاط يسمى رئيس النقطة بالعقيد، وهذا التقسيم الإداري الرائع الذي وضع أسسه المؤسس عبد الكريم بن جامع دلالة كبرى عل مدى سعة ثقافته السياسية والإدارية المنبثقة عن القواعد الإدارية الإسلامية المتينة.

الخاتمة.

أولا- النتائج:

- استطاعت سلطنة وداي في عهد سلاطينها العظام أن يؤسسوا نظاما إداريا محكما، طبق في جميع مقاطعات السلطنة، مما ساعد ذلك في طول فترة حكمهم التي استمرت زهاء الأربعة قرون من الزمن.
- تقسيم المنطقة إلى عقداء الذي شمل معظم قبائل المنطقة وبخاصة الوافدة إليها، سهل ذلك في إدارة وضبط المنطقة وحفظها من الاعتداءات التي يتوقع ظهورها.
- ظهور أثر الحضارة الإسلامية جليا في سلطنة وداي في جميع نظم الحكم المتبع في البلاد (المحاكم، القضاء، الإمامة، الخلافة، وغيرها).

التوصيات والمقترحات.

بناء على تلك النتائج يوصي الباحث ويقترح الآتي:

1- تطوير النظام الإداري في البلاد، وتنفيذه في جميع الأقاليم، لكي يسهل عملية استمرارها وحفظها من الانتقادات.

2- تطبيق النظام الحضاري الإسلامي في جميع أرجاء البلاد، لما فيه من فوائد جمة لجميع معتركات الحياة، (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية)، وبخاصة السياسية.

3- التدريب والتأهيل المستمر لجميع القائمين بالشؤون القضائية والإدارية في البلاد.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أيوب، محمد صالح (2001): الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق الترجمي في دار وداي، تشاد، 1853-1917م، ط1، طرابلس.
- التونسي، محمد بن عمر، (2001) رحلة إلى وداي، تحقيق: دكتور عبد الباقي محمد، الخرطوم
- الحارث، بشر (1988): التدخلات الأجنبية في تشاد، 1885 – 1982م، دبلوم عالي، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، السلطنة المغربية،
- دبيو، محمد يعقوب (1976): نبذة من تاريخ علماء تشاد" عمل غير منشور في مركز البحوث جامعة الملك فيصل،
- عثمان علي محمد (1962) "لمحات من تاريخ تشاد الإسلامي "، مخطوط بتاريخ، أبشة، يوجد بمكتبة مركز البحوث والدراسات الإفريقية والترجمة بجامعة الملك فيصل بتشاد.
- لنقبه، الشاعر عبد العزيز (1996): "إجراءات سير المحاكمة وإصدار الحكم في الشريعة والقانون " رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم درمان
- الماحي، عبد الرحمن عمر (1982): تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال 1894 -1960م، الهيئة المصرية، للكتاب، القاهرة،
- ناختغال، غوستاف، (2005): سلطنة وداي، ترجمة، نادية كركي، هنري كدري، مركز المنى، أنجمينا